الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

الدورة العادية الثالثة
2025-2024

# محضر جلسة

# لجنة المالية والميزانية

**تاريخ الجلسة:** السبت 15 نوفمبر 2025

**قاعة الجلسة:** القاعة عدد 02

**جدول الأعمال:** الاستماع إلى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والمنظمة الوطنية لرواد الأعمال وذلك حول مشروع قانون المالية لسنة 2026.

**الحضورات:**

- عدد أعضاء اللجنة الحاضرون: (09)
- عدد أعضاء اللجنة المعتذرون: (06)
- عدد الحاضرين من غير أعضاء اللجنة: (15)

**توقيت افتتاح وختم الجلسة:**

- الافتتاح: الساعة 09 و30 دق
- الختم: الساعة 14 و30 دق

## مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب جلسة مشتركة مع نظيرتها بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم يوم السبت 15 نوفمبر 2025، خُصّصت للاستماع إلى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والمنظمة الوطنية لرواد الأعمال وذلك حول مشروع قانون المالية لسنة 2026.

### الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

بيّن ممثلو الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية أنّ إقرار جباية تشجّع على الاستثمار وتحقيق النمو والتصدير وخلق القيمة المضافة هي السبيل الوحيد لتحقيق التقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والاستقرار. واعتبروا أنّ الغاية الأساسية هي عدم إثقال كاهل المؤسسات الملتزمة بالقانون وبالشفافية مع تكريس خيار توسيع قاعدة المساهمين في الجباية من خلال ادماج القطاع الموازي في القطاع المنظم تدريجيا حتى يساهم في تحسين مردود الجباية وموارد الدولة. وبيّنوا أن الإصلاح يجب أن يشمل كل القطاعات من خلال مشاريع قوانين ذات صبغة اقتصادية ومالية على غرار قانون الاستثمار ومجلة الصرف والإصلاح الجبائي والديواني والأمر المنظم للصفقات العمومية.

ومن جهتهم، طالب ممثلو الغرفة النقابية الوطنية للباعثين العقاريين بالبلاد التونسية بمراجعة سقف الانتفاع بنسبة 7% للأداء على القيمة المضافة للعقارات السكنية، وذلك باعتماد نظام تصاعدي.

واقترح ممثلو الغرفة النقابية الوطنية للنقل الداخلي السريع للطرود تعديل الفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة بتوسيع مجال الوثائق التي تقوم مقام الفاتورة في النقل وحذف الفصل 68 من قانون المالية لسنة 2025، داعين إلى سنّ إطار تشريعي وتنظيمي واضح ينظم عمليات القطاع بشكل شامل.

كما طلب ممثلو الغرفة الوطنية للرخام مراجعة المعلوم الموظف على تصدير الرخام ليصبح 10% على الرخام المصدر، وذلك بالتوازي مع النسبة المماثلة الموظفة على الرخام المورد تحقيقا للمساواة والعدالة الجبائية بين المنتجين المحليين والموردين.

واقترح ممثلو الغرفة الوطنية لصانعي الروائح ومواد التجميل إلغاء معلوم الاستهلاك على بعض المنتجات وإعفاء المواد الأولية الموجهة للصناعة من المعاليم الديوانية، إضافة إلى إصلاح شامل لمنظومة الكحول وتبسيط الرقمنة الكاملة لإجراءات التوريد. وأكدوا في هذا الإطار أنّ هذه المقترحات ترمي إلى إرساء نظام جبائي شفاف وعادل وإلى تحسين القدرة التنافسية الصناعية المحلية ودعم الاستثمار وتحصين المؤسسات المنظّمة ضد المنافسة غير القانونية.

واقترح ممثلو الجامعة الوطنية للخشب والتأثيث حذف معلوم المحافظة على البيئة الموظف على الألواح المصنّعة من جزئيات الخشب والأوراق الزخرفية المطبوعة والمشبعة باللاصق باعتبارها مواد

أولية وليست ملوثة بما سيمكن من تخفيف كلفة الإنتاج الصناعي وتشجيع الصناعة الوطنية والمحافظة على مواطن الشغل.

واقترح ممثلو الغرفة النقابية لموردي وتجار الإطارات المطاطية بالجملة إخضاع العجلات المطاطية المستوردة من خارج بلدان الاتحاد الأوروبي للمعاليم الديوانية بنسبة 10% وإعفائها من معلوم المحافظة على البيئة وذلك بهدف التقليص من الضغط الجبائي على هذه المنتجات وتوجيهها نحو المسالك القانونية بما يحسّن من مداخيل الدولة ويمكّن من مجابهة ظاهرة التهريب والحد من ترويج المنتوجات عبر السوق الموازية.

واقترح ممثّلو شركات التجارة الدولية ومؤسسات الخدمات المصدرة إلغاء أحكام الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2022 لإعادة اعتماد نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان الشراءات قصد تشجيع تصدير المنتجات التونسية.

وبخصوص فصول مشروع قانون المالية لسنة 2026، أفاد ممثلو الاتحاد فيما يتعلق بالفصل 20 الخاص بمواصلة العمل بالأحكام الظرفية للمساهمة الاجتماعية التضامنية أنّ هذا الاجراء لم يعد ظرفي حيث يتم التمديد فيه منذ سنة 2019. وعلى هذا الأساس يقترح حذف المقترح باعتباره يثقل كاهل المؤسسات والافراد وينعكس سلبا على الاسعار وبالتالي على القدرة الشرائية للمواطن.

بالنسبة للفصل 21 المتعلق بتعزيز موارد تمويل الصناديق الاجتماعية، اقترح ممثلو الاتحاد حذف الاجراء لعدة اعتبارات من أهمها أنّ الفواتير تخضع الى معلوم الطابع الجبائي بـ1 دينار عن كل فاتورة. وعلى هذا الأساس يقترح حذف المقترح لغاية عدم التمييز بين القطاعات، كما أن الصبغة المقترحة لا تتماشى مع التطورات التقنية والتنظيمية للقطاع. وبخصوص الفصل 23 المتعلق بتكريس الحق في النقل، اقترحوا توسيع مجال تطبيق الاعفاء على كل القطاعات على غرار قطاعات الفلاحة والخدمات وذلك لغاية الحدّ من كلفة الدعم في قطاع النقل العمومي للأشخاص.

وبالنسبة للفصل 47 المتعلق بمراجعة المعاليم الديوانية المستوجبة بعنوان توريد اللاقطات الشمسية، اقترحوا اعفاء اللاقطات الشمسية من المعاليم الديوانية وذلك بهدف التشجيع على إنتاج واستعمال الطاقات البديلة ومزيد التحكم في كلفة إنتاج الكهرباء المتأتي من الطاقة الشمسية، وباعتبار عدم قدرة الشركات المحلية على تغطية حاجيات السوق من حيث الكمية.

وفيما يتعلق بالفصل 50 الخاص بمزيد تدعيم العدالة الجبائية بين الأفراد، اقترحوا حذف هذا الفصل لما له من انعكاسات سلبية على عمليات الاستثمار سواء على مستوى انجاز المشاريع او على مستوى تعزيز دور البورصة في الاقتصاد. وبخصوص الفصل 53 المتعلق بتسوية وضعية المنقولات المحجوزة لدى مصالح الديوانة، اقترحوا التمديد في الاجراء الى غاية ديسمبر 2026.

وبالنسبة للفصل 56 المتعلق بتسوية مجال التعامل بالفاتورة الالكترونية، اقترح ممثلو الاتحاد حذف الفصل باعتبار ان منظومة الفوترة الالكترونية الجاري بها العمل لم تدخل الى غاية هذا التاريخ حيز التطبيق وان مثل هذا الاجراء سيثقل كاهل المؤسسات بواجبات إضافية لا يمكن تحمل اعبائها نظرا لحجم مؤسسات الخدمات المعنية بالإجراء.

وخلال النقاش، أكد النواب أهمية مزيد تطوير العلاقة بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية خاصة من خلال توفير كل المعطيات المتعلقة بما تم تحقيقه بعد إصدار قوانين المالية السابقة والمجالات التي تم فيها صرف الموارد التي تحصلت عليها الدولة، مع دراسات الجدوى وأرقام تهم الإجراءات المتخذة وكذلك تشريك المنظمات الوطنية الكبرى على غرار الاتحاد لتوسيع النقاش والتفكير في وضع استراتيجيات تنهض بالاقتصاد وتدعم التنمية.

كما تفاعلوا مع المقترحات والملاحظات المقدّمة من قبل ممثلي الاتحاد، واستفسروا عن رؤيته بخصوص الفصل 13 المتعلق بانتداب أصحاب الشهائد العليا في القطاع الخاص وكذلك الفصل المتعلق بموضوع الزيادة في الأجور. ودعوا إلى ضرورة خلق عقد اجتماعي بين كل الأطراف المعنية وإعادة هيكلة عديد القطاعات في إطار نظرة تشاركية، مع مزيد العمل على إقرار إجراءات جريئة للتصدّي للاقتصاد الموازي وترشيد الواردات خاصة بالنسبة للمنتجات والمواد الأولية المعدّة للتصنيع.

وفي تفاعلهم مع استفسارات النواب، أوضح ممثلو منظمة الأعراف أنّ القطاع الخاص يطمح إلى مضاعفة نسبة النمو والتقليص في نسبة البطالة من خلال توسيع وتنويع الشراكات مع المستثمرين الأجانب خاصة مع الشركات الصينية الناشطة في مجال صناعة مكونات السيارات وهو ما سيعزّز خلق مواطن شغل جديدة. واعتبروا أنّ الفصل 13 من مشروع قانون المالية لسنة 2026 إيجابيا بالنظر إلى ما تضمّنه من تحفيزات لانتداب العاطلين عن العمل من أصحاب شهائد التعليم العالي. كما شدّدوا على ضرورة الحدّ من الضغط الجبائي وتبسيط الإجراءات الإدارية والتقليص من التراخيص لبعث المؤسسات، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في الثروات التي تزخر بها تونس على غرار الثروة المائية والطاقات المتجددة والمواد الإنشائية.

### المنظمة الوطنية لرواد الأعمال

قدّم ممثلو المنظمة جملة من المقترحات تمثلت فيما يلي:

بخصوص تكريس العدالة الجبائية، دعا المتدخلون إلى ملاءمة سلم الضريبة على الدخل. حيث بيّنوا ممثلو المنظمة أنّ الضغط الجبائي على الأشخاص الطبيعيين لم يعد منسجمًا مع ارتفاع الأجر الأدنى المضمون الذي تجاوز شريحة الإعفاء (5000 د)، وأنه رغم تعديلات 2025 ما تزال العدالة الجبائية غائبة بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين. واقترحوا ملاءمة سلم الضريبة لتحقيق توازن بين الفئتين.

من جهة أخرى، أوضح المتدخلون أن تمكين الأشخاص الطبيعيين من اقتناء مساكن من الباعثين العقاريين بنسبة 7% في حدود 500.000دينار يحفّز على السكن الأول ويمثل إجراءً ذا بعد اجتماعي. وأوصوا باعتماد الترفيع المقترح.

وبالنسبة للتشجيع على الامتثال الجبائي وحفز المبادرة الخاصة، بيّن ممثلو المنظمة أن المتخلّفين عن دفع الديون الجبائية يمرّون بصعوبات مالية تجعل التسبقة والدفع الثلاثي أمورًا معطّلة. واقترحوا عفوًا جبائيًا لسنة 2025 مع تعليق العقوبات الجزائية عند الصلح وبشروط ميسّرة للجدولة.

وبالنسبة لإعفاء شراء المنتجات الفلاحية من عقوبات الدفع نقدًا، أوضح المتدخلون أن رفض الفلاحين للتعامل بغير النقد يعرّض المؤسسات، خاصة الغذائية، لعقوبات الفصل 60 (خطية 20% مع حد أدنى 2000 د). واقترحوا إعفاء هذه العمليات نظرًا للواقع العملي في القطاع الفلاحي.

وبخصوص إيداع تصريح المؤجر إلكترونيًا قبل 30 سبتمبر، بيّن ممثلو المنظمة أن الإيداع الحالي في 30 أفريل يخلق ضغطًا على مصالح المراقبة، واقترحوا تأجيله إلى 30سبتمبر مع إيداع إلكتروني مباشر لتحسين النجاعة وربطه بآجال التصريح بالدخل.

وبالنسبة لتعميم جهاز تسجيل العمليات، أوضح المتدخلون أن تعميم الاستخلاص على عين المكان تدريجيًا على المؤسسات التي تتعامل مع المستهلك مباشرة سيساهم في تحسين الاستخلاص والعدالة الجبائية. واقترحوا تخفيض الأداء على القيمة المضافة إلى 7%لقطاعات مثل: قاعات الرياضة، الحلاقة والتجميل، تجارة التفصيل، وصنع المرطبات.

كما دعوا إلى إخضاع هياكل الدروس الخصوصية لـ 7%، حيث أكّدوا ضرورة تنظيم القطاع والحد من الدروس العشوائية، واقترحوا هذه النسبة أسوة بالمدارس والمحاضن والجامعات الخاصة.

ودعوا إلى إعفاء الخبز غير المدعم من الأداء على القيمة المضافة، موضحين أنّ الخبز الرفيع ما يزال خاضعًا لـ 19%. واقترحوا إعفاء المخابز العصرية لتشجيع الاستثمار والحد من الضغط على الخبز المدعم. وطلبوا إلغاء الضريبة على الثروة (الفصل 50) والضريبة على الثروة العقارية (الفصل 23 لسنة 2023) مشدّدين على الآثار السلبية مثل هروب رؤوس الأموال، تراجع الاستثمار، ضعف المردودية، صعوبة تقييم الثروة، توسع الاقتصاد الموازي، وتأثيرات على الطبقة المتوسطة. واقترحوا إلغاء الفصلين بالكامل.

وفيما يتعلق بالتشجيع على الامتثال للواجبات القانونية، اقترحوا عفوا على الغرامات بالسجل الوطني للمؤسسات معتبرين أنّ العديد من المؤسسات تجد صعوبة في تسوية وضعياتها القانونية، واقترحوا عفوًا على الغرامات لتسهيل الامتثال.

وفي مجال التشجيع على الاستثمار وإحداث المؤسسات، طلبوا إعفاء القيمة الزائدة العقارية عند المساهمة العينية، موضحين أنّ الإعفاء عند إدخال عقارات أو حصص للشركة، مع شرط عدم التفويت لمدة 5سنوات، يشجع الاستثمار الحقيقي ويقوي الهيكلة المالية ويجنب المضاربة. وأوصوا باعتماد الإجراء مع تحميل الشركة الضريبة في حال التفويت المبكّر. كما اقترحوا تسقيف نسبة الفائدة (TMM) لكي لا تتجاوز نسبة التضخم دعمًا للاستثمار.

وبالنسبة للتشجيع على التصدير، طلبوا إلغاء الفصل 52 لسنة 2022 معتبرين أن حذف نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة للمؤسسات المصدّرة خلق عجزًا في السيولة ولم يكن فاعلاً.

أما بخصوص مساندة المؤسسات الاقتصادية ودعم الاستثمار الخاص، فقد طلبوا تخصيص 100 مليون دينار لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر صندوق الودائع عبر الشركات الجهوية للاستثمار وتخصيص 100مليون دينار لإعادة هيكلة المؤسسات المصنفة منذ كوفيد وتخصيص 100 مليون دينار للاستثمارات البيئية والطاقية. واقترحوا إحداث صندوق وطني لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بموارد مشتركة بين الدولة، صندوق الودائع، والمؤسسات المالية ومراجعة الإطار التشريعي لـSICAR وFCPR، موضحين أنّ الشروط الحالية مثل عدم الأغلبية والاقتصار على الاستثمار فقط تحدّ من نجاعة تمويل المشاريع. واقترحوا جعل عمل هذه المؤسسات أكثر مرونة دون هذه القيود.

**قرار اللجنة:**

- مواصلة الاستماع إلى مختلف المنظمات المهنية والجمعيات حول مشروع قانون المالية لسنة 2026.

| رئيس اللجنة | مقرر اللجنة |
| --- | --- |
| عبد الجليل الهاني | محمد بن حسين |